# ندوة بشأن الدستور العراقي الجديد
# تنظمها رابطة بابل للكتاب والفنانين الديمقراطيين في هولندا

ستوكهولم / خاص المدى

نظمت رابطة بابل للكتاب والفنانين الديمقراطيين العراقيين في هولندا بالتعاون مع جمعية البيت العراقي "هولندا" ندوة تخصصية حول الدستور العراقي الذي تجري عملية كتابته وصياغته الآن ليعرض على الجمهور في ١٥ / آب / ٢٠٠٥ من اجل المناقشة قبل التصويت عليه في تشرين أول المقبل، وتأتي هذه الندوة بوصفها جزءاً من سلسلة ندوات تخصصية تنوي الرابطة تنظيمها في الأشهر التالية من أجل المساهمة الفعالة في معالجة إشكالات كتابة دستور عراقي دائم. ومن أجل توظيف خبرات متخصصينا ورفع الوعي القانوني الدستوري وإشراك أوسع جمهور في العملية التأسيسية القائمة، وللإفادة من تجارب الشعوب والدول المتحضرة التي ارست قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدل في مجتمعاتها.. حيث تستهدف الرابطة هنا تقديم الرأي في أخطر وثيقة من الوثائق السياسية الاجتماعية المتعلقة بشكل الدولة العراقية الجديدة وبمستقبل الأجيال القادمة والمبنية على المؤسسات الديمقراطية التي تضمن حقوق المواطنة العراقية وحقوق جميع مكونات الشعب العراقي.

عن هذه الأمور وغيرها تحدث في ندوة السبت ١١ حزيران كل من الكاتب الإعلامي السيد جاسم المطير، والدكتور تيسير الآلوسي الأستاذ الجامعي والناشط في مجال حقوق الإنسان. وكان قد أدار الندوة رئيس جمعية البيت العراقي عضو البرلمان الثقافي ورابطة بابل الأستاذ عبد الرزاق الحكيم حيث أشار إلى الجهود المهمة التي تنهض بها جمعيات ومنظمات عراقية في المهجر من أجل كتابة الدستور مؤكداً على دور مهم للبيت العراقي بالخصوص، ثم رحب بالمحاضرين وقدمهما لجمهورهما وأعطى الكلمة الأولى ليتداخل الأستاذ المطير في موضوعة العلمانية والدين في الدستور مذكراً بتجارب شعوب أخرى في صياغة دساتير علمانية تحترم الإنسان وحقوقه ولا تكون اعتداء على دين أو عقيدة.. كما قال إن العلمانية هي درس البشرية الذي لم يعبر عنه بعد كتاب العربية بدقة واستيعاب كافيين ما يلزم أن يوضح ويشرح بما يكسب الناس للمعالجة اللازمة التي تخدم آفاق الاستجابة لحقوقهم في حياة إنسانية كريمة.. وقد أفاض الباحث في قراءته لحكم الثيوقراطية ومخاطرها على الإنسان ومصالحه بمقابل حكم العلمانية وآفاقها الرحبة.

بعدها قدم الدكتور تيسير الآلوسي ترحيب رابطة بابل للكتاب بالحضور بوصف ذلك وعياً بأهمية ممارسة الحقوق وبالمشاركة في كتابة الدستور وصياغته. مقدماً وعد الرابطة بمواصلة مهماتها في القضايا الوطنية الكبرى ومنها ما تعلو أهميته اليوم تأسيساً لدولتنا القائمة على دستور ديمقراطي علماني ثابت.

بعدها قدم محاضرته بعنوان "تصورات في الدستور العراقي الجديد" مسجلاً بعضاً من التصورات التي رأى أن تكون محاور للمناقشة حيث قال: إن كتابة الدستور ينبغي ألا تتأسس بلا قاعدة تستند إليها أو تنطلق من فراغ أو بلا أرضية فتبدأ من الصفر!! وإنما نحن هنا نستند إلى تاريخنا الوطني العراقي الحضاري فمنذ سومر كنا أول من كتب القانون وسن الشرائع وهو ما يشكل ذخيرتنا التي لا ننقطع عنها بما نجد له من أسباب وجيهة من نمط خلق التوازنات بين مكونات الطيف العراقي حتى لا نعود إلى مرحلة تاريخية وفكرها ونترك مرحلة أسبق كما يحصل بالعودة للفكر الإسلامي وننسى من تاريخنا آلاف سنوات أخرى..

كما أشار إلى إشكالية موقع الفرد والجماعة في الدستور وأسبقية أي منهما على الآخر مؤكداً ضرورة تثبيت حقوق الإنسان الفرد وتقديم ذلك مع نقل محتوى المواطنة إلى وضع نوعي جديد يرفض الاستلاب والاستغلال الذي عانى منه الفرد المواطن العراقي بسبب من جعل محتوى المواطنة في ظل الأنظمة السابقة مجرد عبودية للنظام فكانت خيانة الحاكم ونظامه تودي بحياة المواطن.. كما إن القاعدة الجديدة التي نريدها هي احترام الشخصية العراقية المتسمة بالتعددية والتنوع والوحدة الوطنية.. وعليه فخيار أسبقية الإنسان / الفرد ووعي الجماعة أمر يمثل إشكالية مهمة في كتابة الدستور.

ومن جهة أخرى أكد على ضرورة التعامل مع المصطلحات القانونية ومحمولاتها الفكرية بدقة وضرب مثلاً على ذلك مصطلح "أقلية" وهو المصطلح الذي يمثل قضية عقدية تشمل أغلب الطيف العراقي من جهة مكوناته القومية العرقية الأثنية الدينية فيحرم العراقي من كثير حقوقه ومن مبدأ المساواة والعدل بسبب من التفرقة القائمة على استلاب ما يسمى "أغلبية لحقوق من يدعونهم" "أقلية" وعليه فلابد من محو هذا المصطلح لتحقيق القراءة القانونية الدقيقة ومن ثم تحقيق معطى العدل والمساواة بين مجموع مكونات العراق بتسميتهم المباشرة كرداً وتركمانا وكلداناً وآشوريين وسريان وأرمن وصابئة مندائيين ويزيدية وشبك وغيرهم من دون إغفال لأي اسم أو تهميشه على أساس من الحجم الإحصائي الرقمي لأن قيمة الإنسان وحقوقه لا تكمن في حجم المجموعة التي ينتمي إليها بل بقيمته إنساناً يحتفظ بحقه في الانتماءات الدينية العقائدية القومية وغيرها من دون ان يكون لذلك سلب لحقوقه أو انتقاص منها..

وبالإشارة إلى النظام السياسي العراقي الجديد والمؤسسات التشريعية للدولة:

أشار إلى ضرورة تثبيت مستويين هنا هو مجلس وطني ينتخب على صعيد تمثيل العضو لمجموع العراق ومستوى أو مجلس آخر للقوميات والمجموعات العرقية حيث يتشكل من ثلاثة مجالس هي العربي والكردي والكلداني الآشوري السرياني ويمكن إضافة مكون آخر أو أكثر للمجلس التعددي هذا بحسب القراءة الموضوعية هنا.. وتحدث عن موضوعة خطرة أخرى يحتاجها المجتمع العراقي في كتابة دستوره على أساس العدل والمساواة وحقوق الإنسان في مرحلته ألا وهي قضية المرأة حيث جرى تهميشها والانتقاص من وجودها الإنساني بالاستناد إلى رؤى مؤدلجة ببراقع دينية وعليه كان لابد من تثبيت المساواة التامة وليست الشكلية بين المرأة والرجل بإقرار المواثيق الدولية بالخصوص ومنع أية عبارات تتعارض مع مبدأ تساوي البشر بالتحديد المرأة والرجل في مجتمعنا وسيتأسس على ذلكما اعتراض عليه من بعض مجموعات سلفية أو متكلسة الرؤى ولكن الأمر هو في إصرارنا على حق العدل والانصاف للمرأة.. بعدها قدم تصوراً بصدد منع الصياغات القائمة على مستهدفات سياسية بحتة لأن الدستور يكتب بصياغة قانونية محضة وليس غير.. وهو ما يجنبنا دستوراً مشوشاً ملبساً تتعارض بعض فقراته ومواده على وفق تأثيرات المرجعية السياسية أو ما شابه من تاثيرات تصبح هنا سلبية.. وعرج بعدها على مسألة تفعيل دور الجاليات العراقية في التأثير الجدي المسؤول لتحقيق أفضل النتائج وأدقها في صياغة دستور العراق الجديد مؤكداً على توسيع دائرة المناقشات شعبياً وكذلك على مستوى النخب والمتخصصين وإشراك تأثير العلاقات الأممية ومع المنظمات الدولية ذات العلاقة بما يجذب التوجيه المناسب للصياغات القانونية والإفادة من تلك التجاريب...

بعدها فتح باب النقاش وجرت تعليقات وتعقيبات مع عدد من الأسئلة حيث تحدث الفنان حميد البصري رئيس مؤسسة البصري للثقافة والفنون عن تأكيد توجه بابل لعقد ندوات متصلة عن الدستور واقترح توسيع دائرة الاتصال والنشر الإعلامي وأن تتناول كل ندوة جانباً من الدستور مع دعوة مزيد من المختصين وذوي العلاقة لقراءة الدستور العراقي الجديد.. واشار بالخصوص د. الآلوسي إلى ان جريدة ألواح بابلية وألواح سومرية تعملان على توسيع دائرة النشر والاتصال بالصحف الأخرى وتعزيز المناقشات بالخصوص وأن دورية الرابطة ألواح بابلية تعمل من أجل نشر عددها بالخصوص.. وتساءل السيد على الهندي رئيس الملتقى العراقي الهولندي في برنفيلد عن الأدوار التي سيلعبها الضغط الأجنبي وإذا ما كان هناك تأثير وتدخل مباشر من هذه القوة الإقليمية أو تلك الدولية في عملية صياغة الدستور مضمناً كلامه ما يشير إلى استقلالية القرار العراقي بالضد من هذه التصورات.. وعقبت السيدة باسمة بغدادي بخصوص ما إذا كانت عضوة البرلمان العراقي التي يكتنفها الصمت والموافقة من دون مناقشة يمكن أن تكون ممثلة للمرأة العراقية وما إذا كانت نسبة الـ٢٥٪ هي نسبة عادلة بالخصوص واقترحت أن تتوسع نسبة المشاركة في كل الهرم المؤسساتي.. وفي تعقيب للسيد أياد البكري دعا لتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في صياغة الدستور أما السيد أبو سلوان فقد سأل عن ماهية الوسائل التي تكفل صيانة الدستور واحترام تنفيذه؟ كما وردت أسئلة من نمط هل اللجنة المكلفة بصياغة الدستور يمكنها حقاً بوضعها الحالي كتابة الدستور واي دستور نريد وما دور التكنوقراط في كتابته؟ وكانت السيدة ابتسام هادي قد عقبت مؤكدة على مسألة فصل الدين عن الدولة بما يؤدي من جهة إلى احترام المجموعات جميعاً وما يحافظ على التقاليد الوطنية في التعايش السلمي بين الأطياف العراقية واشارت إلى تفعيل دور المرأة ووصول ممثلاتها إلى مؤسسات الدولة كافة مشيرة إلى تساؤل آخر ورد بخصوص التاثيرات الأجنبية السلبية فيما يتعلق بالدستور وكان قد تكرر سؤال عن درس الدين في المدارس بين البلدان العلمانية وغيرها.

وفي إجابات السيد جاسم المطير أكد دفاعه عن الحل العلماني لإشكالية كتابة الدستور وخيارات الشعب العراقي بالخصوص.. كما أكد على مسائل فصل الدين عن الدولة وفصل دروس التربية والتعليم عن الدين وجعله بيد الدولة ومؤسساتها وقوانينها العلمانية.. كما رفض صيغة تشكيل اللجنة الحالية لكتابة الدستور معتمداً مقترحاً يقوم على المتخصصين في إنجاز المسألة.. ومشيراً إلى عدد من التجارب السلبية والإيجابية للدول الأخرى في هذا الشأن.. أما الدكتور تيسير الآلوسي فقد أكد على إبعاد الدولة عن سلطنة الكهنة الجدد وفلسفة الأكليروس الثيوقراطية ومن ثم كتابة الدستور بطريقة تحترم مكونات المجتمع وأطيافه وتبعده عن تسلط طرف على آخر أو استلاب طرف من آخر. وفي موضوع تساؤل السيد ربيع البدري عن رفض العودة إلى أنليل وحمورابي والتراث السلفي.

قال الدكتور الآلوسي إن مسألة العودة تتشكل حيث لا يجوز لإنسان أن يعاود البدء من الصفر ويترك الخبرات المتراكمة للبشرية ومعارفها وعلومها كما إن تلك العودة تعني أخذ المنهج المتفتح للحضارة السومرية البابلية الرافدينية (لبين النهرين) وإعادة التوازن بين المكونات على منع العودة إلى مرحلة إلغاء أخرى بما يستجيب لفرض رؤية على حساب أخرى إذن القصد ليس العودة لصيغ جامدة ولكنها عودة حيوية تعني الإفادة الإيجابية من التراث المعرفي الإنساني ومن المناهج المتفتحة لمنع التكلس والجمود وليس كما ورد في الاعتراض النهلستي أو الملتبس...وبخصوص التكنوقراط وأدوارهم قال إن المتخصصين من المفكرين القانونيين والفلاسفة والأساتذة لابد أن يدافعوا عن وجودهم بوصفهم المرجعية الحقيقة للشعب العراقي في مبتدأ مرحلة جديدة وعراق جديد ونجاحهم سيعني تجنيب العراق الوقوع أسير أوضاع سلبية أخرى وهو ما يعني ضرورة دعم تمثيلهم في اللجنة وتجنيب العراق حالة الاستمرار في فلسفة المحاصصة التقسيمية الطائفية وغيرها وجعل التكنوقراط التخصيصي في المعارف والعلوم الأساس في كتابة الدستور وصياغته صياغة قانونية متخصصة صائبة وصحية صحيحة.. وبناء على ذلك جرى الاتفاق على صياغة نداء من الجلسة باسم الحضور وعبر رابطة بابل للكتاب والفنانين الديمقراطيين العراقيين والبيت العراقي والبرلمان الثقافي العراقي في المهجر يوجه إلى الجهات المسؤولة والمنظمات ذات العلاقة للدفع نحو توكيد ثقل التكنوقراط العراقي بالتحديد هنا نحو تمثيل المتخصصين العراقيين في الفكر القانوني الدستوري لكتابة الدستور وصياغته بعيداً عن التقسيمات من جميع تنوعها الطائفية وغيرها بما يجنبنا كتابة الدستور بلغة سياسية غير قانونية ويعرض مستقبل العراق الجديد لمخاطر مثل هذه النواقص الفادحة

رئيس حزب الجمهوريين الاحرار لـ (المدى)

## مطلوب من الجمعية الوطنية ان تدير استثمار النفط عبر هيئة متخصصة

بغداد / طارق الجبوري

اعد مكتب الدراسات والبحوث لحزب الجمهوريين الاحرار دراسة تناول فيها اسلوب وادارة وتخطيط واستثمار النفط والثروات المعدنية الاخرى مقترحاً انشاء هيئة من الخبراء والمختصين ترتبط بالجمعية الوطنية وتأسيس شركة وطنية مساهمة عامة تكون اسهمها لكل مواطن عراقي...

ومن اجل تسليط الضوء على ابرز ما جاء في هذه الدراسة اجرت (المدى) لقاء مع السيد حسين الموسوي رئيس الحزب الذي قال: ان اسلوب وادارة وتخطيط واستثمار الثروة النفطية والمعدنية الحالي لا يحقق طموحات شعبنا المستقبلية وحقه في التمتع بثرواته. كما ان النظام السابق في اطار لجنة من ازلام النظام فكانت قراراتها لخدمة اهداف بعيدة عن مصالح الوطن وشعبه، لذا يجب اعتماد سياسة جديدة على وفق تخطيط علمي يكون للشعب رأيه فيها من خلال ممثليه في الجمعية الوطنية بعيداً عن الاساليب الفردية والتسلطية، ولا يفوتنا اننا نشير إلى ان ادارة السياسة النفطية تتم حالياً على وفق هيمنة وزير النفط عليها مع توجيهات سلطات الائتلاف والمستشارين مما دعانا إلى اعداد هذه الدراسة التي نضع فيها لمسات وافكاراً لتطوير الصناعة النفطية في جميع جوانبها التصديرية وانشاء مصافي النفط وغيرها.

واضاف ان مكتب الدراسات والبحوث في الحزب اقترح في دراسته تشكيل هيئة دائمة من الخبراء والمختصين علماً ان الجمعية الوطنية مهمتها وضع الخطط والبرامج الكاملة، ولا بأس من الاعتماد على خبرات الشركات والمؤسسات والجامعات العراقية والعالمية.. هذه البرامج تتناول الاستثمارات النفطية والثروات المعدنية الاخرى والخطط الاقتصادية اللازمة على وفق احتياجات وتطورات العراق المستقبلية.. وتقدم هذه الدراسات والاقتراحات للجمعية الوطنية لغرض التصويت عليها خاصة في ما يتعلق بالقرارات الستراتيجية مثل حصر الموجودات من الثروة النفطية والمعدنية وكمياتها وطرق استثمارها، ومدى حاجة الدولة ومستوى الاسعار والمردودات المالية وكميات التصدير واسلوب البيع وغيرها اضافة إلى الدراسات المتعلقة بالعائدات المالية المتحققة وسبل استثمارها وتوظيفها لخدمة الاقتصاد العراقي.

واشار إلى ان العائدات المالية يمكن تقسيمها على وفق الدراسة الى قسمين الاول كيفية توزيع المبالغ المالية على المواطنين العراقيين الذين نرى ان من حقهم التمتع بثروات وطنهم من ولادتهم لحين وفاتهم لكي يحسوا انهم شركاء متضامنون في هذه الثروة وتكريس روح المواطنة والحرص على الاموال العامة. اما القسم الثاني فتؤسس فيه الشركة الوطنية للاستثمارات التابعة للجمعية الوطنية التي اشرنا اليها سابقاً كما يمكن لاحقاً انشاء شركات اخرى للثروات المعدنية التي يزخر بها بلدنا موضحاً ان تحديد كمية هذه المبالغ من العائدات المالية للنفط وغيره من المعادن التي يجري استثمارها يتم بعد استخراج تخصيصات ميزانية الدولة والحكومة العراقية ويجب ان توضع جميع الموارد المالية في حساب البنك المركزي العراقي الذي يمكن ان يصدر السندات المالية بموجبها وبما يحقق مصلحة المواطن..

واضاف ان هذه الدراسة هي كما ذكرت افكار اولية يمكن انضاجها بالتشاور والمناقشة لوضع برامج لاستثمار النفط وغيره من ثروات بلدنا وبما يمنع من التلاعب وغيره في ثروات بلدنا وبما يمنع من التلاعب بالاموال العامة.. والا فهل يعقل ان العراق الذي يسبح على بحر من النفط كما يقولون يعاني هذا التدني في الخدمات على جميع مستوياتها ويعاني اغلب ابنائه من الفقر والعوز والحرمان؟!!

## مؤتمر للرابطة الوطنية لمحافظات الفرات الأوسط

بابل / مكتب المدى

عقد في جمعية حقوق الانسان في بابل المؤتمر التأسيسي الاول للرابطة الوطنية للحكومة المحلية وبحضور خمسة ممثلين عن محافظات جنوب الوسط وتحت شعار (يد بيد نبني العراق الجديد وندعم الحكومة المحلية).

والقى محافظ بابل (سالم صالح مهدي) كلمة بارك فيها هذه المبادرة والخطوة الجريئة لمحافظات الفرات الاوسط التي اساسها دعم الحكومات المحلية في المحافظات والتي من شأنها النهوض بواقع الخدمات والاعمار، وطالب بالتعاون بين هذه المحافظات. وبعد ذلك قرأ مندوبو محافظات وسط الجنوب كلماتهم واتفق الجميع على اولويات مشتركة للعمل من اجل منع الفساد الاداري وتوفير الامن وكذلك الاهتمام بخطط الاعمار.

وفي ختام المؤتمر اتفق المجتمعون في بيانهم الختامي على دعم وتفعيل وتنشيط دور المجالس المحلية والتأكيد على مواصلة اللقاءات والتعاون والتنسيق بين هذه المحافظات من اجل خير وتقدم وتطور الخدمات. وحضر المؤتمر عدد من رؤساء مجالس المحافظات واعضاء المجالس في تلك المحافظات.

## هيئة ادارية جديدة لبرلمان منظمات المجتمع المدني في ذي قار

ناصرية / المدى

بحضور ممثلي ٥٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظة ذي قار جرت على قاعة المكتبة المركزية انتخابات الهيئة الادارية لبرلمان المجتمع المدني حيث تقدم ٣٨ مرشحا لخوض الانتخابات والتنافس على مقاعد الهيئة الادارية الخمسة عشر وبعد اجراء الانتخابات وعملية الفرز اعلنت الهيئة المشرفة على الانتخابات عن فوز كل من

١- اسماعيل خليل ابراهيم ٣٦ صوتا
٢- عبد الحسين عكال ٣٤ صوتا
٣- حيدر عبد العباس ٣١ صوتا
٤- زراق عبيد ظاهر ٢٧ صوتا
٥- محمد لفته شهد ٢٧ صوتا
٦- كاظم احمد خليف ٢٦ صوتا
٧- ماجد حميد منشد ٢٦ صوتا
٨- عبد الامير ريسان فرج ٢١ صوتا
٩- حسن طالب مغامس ٢٠ صوتا
١٠- عبد الرزاق سكر ٢٠ صوتا
١١- ايمان حميد علي ٣٧ صوتا
١٢- فردوس طارش ٣٥ صوتا
١٣- فردوس شهد عواد ٣٤ صوتا
١٤- هيفاء شناوة ٣٠ صوتا
١٥- فوزية جواد كاظم ٢٨ صوتا

## ندوة في البصرة
## عن دور الشعب في صياغة الدستور

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

عقد مكتب جماعة الفضلاء وحزب الفضيلة الاسلامي ندوة جماهيرية في قاعة عتبة بن غزوان. ضيف فيها القاضي محمد عبد ناصر الساعدي، الذي اعطى تصوراً تأريخياً عن وجود الدستور وتشريعاته الحياتية منذ عهد الرسول الاعظم محمد (ص) مبيناً ان الدستور وتطبيقاته في الشريعة الاسلامية كان يشمل كل الكيانات والمذاهب والطوائف ولم يكن دستوراً مشرعاً لفئة واحدة كالشيعة أو السنة وانما كان يعنى بمبادئ عامة.. موضحاً ان الدستور العراقي الذي نريده . هو دستور كل الشعب العراقي بجميع كياناته المنضوية تحت خيمة العراق الواحد الجديد، مؤكداً في محاضرته على مبدأ العدل والمساواة وان تكون نصوص الدستور شاملة ومعبرة عن ارادة العراقيين.

وعرف القاضي الساعدي الدستور بانه كلمة فارسية معناها (نظام) وفي مصر (القانون النظامي) وفرنسا (النظام التأسيسي).

والدستور هو سيادة القانون الذي يسهم في تأسيس عملية السلطة وتؤكد نصوصه على احترام حقوق الرجل والمرأة في مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.. ثم تحدث القاضي محمد الساعدي عن مشروع دستور جمهورية العراق الذي اعده عندما كان عضواً في اللجنة التحضيرية لتحرير آلية الدستور في ٢٠٠٣/٩/١ حيث نظم مشروعه وفق مضامين وعناوين اقترحها تحت مسميات النظام الاساسي للدولة العراقية والنظام السياسي والنظام الاجتماعي والحريات العامة وحقوق الانسان، كما عرف النظام الاقتصادي والسياسة المالية للدولة فضلاً عن مؤسسات الدولة الدستورية والمحكمة الدستورية العليا.

اما فيما يخص السلطة التشريعية فقد اقترح في مشروعه ان يبدأ بمجلس الشعب اولاً، ثم السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء مختتماً مواد وفصول وفقرات مشروعة بالسلطة القضائية وقد ضم المشروع ١٦٠ مادة في ٤ فصول.

بعد ذلك جرت مداخلات نقاشية موسعة ضمنت آراء ومقترحات الحاضرين وتصوراتهم حول آلية كتابة الدستور الذي يجري اعداده من قبل لجنة صياغة الدستور لطرحه على الشعب العراقي لغرض المصادقة عليه باعتباره الوثيقة الدستورية الرسمية والهوية الوطنية التي تؤسس عليها الدولة العراقية الجديدة.

وحضر الندوة عدد من القضاة ورجال الدين وممثلي الاحزاب والحركات الدينية ومنظمات المجتمع المدني في محافظة البصرة..

انعقاد أول ندوة لمنظمة الحزب الشيوعي في المثنى

## دعوة إلى مقاضاة المفسدين والأخذ بالآراء التي تحد من تفاقم مشاكل المحافظة

السماوة / عدنان سمير دهيرب

عقدت منظمة الحزب الشيوعي أول ندوة جماهيرية منذ سقوط النظام أوضح ممثلوها في مجلس محافظة المثنى عن دورهم في المجلس. والطروحات والدراسات والمقترحات التي يرونها مهمة وضرورية للناس وللمحافظة التي تنوء بثقل الإهمال.

مطاليب وأفكار ليس لها صدى في المجلس المشغول بخلافاته. وهذه المطاليب تلتقي مع طروحات أعضاء آخرين من قوى سياسية كانت قد ذهبت أدراج الرياح وقد سبق لـ(المدى) أن تناولتها.

ففي هذه الندوة أوضح السيد جاسم شراد عضو مجلس محافظة المثنى قائلاً: تأخر المجلس في حل المشكلات التي تعانيها مدن المحافظة وتشكيل اللجان بسبب الاختلافات الموجودة بين الأعضاء.

فقد رفض المجلس منح رئاسة لجنة الإعمار للشيوعيين، والسبب فقط، لأننا شيوعيون وليس هناك سبب يوجب الرفض وقد وافقنا على أن نكون بصفة أعضاء في اللجنة. غير إننا نظل مع أية جهة تسعى إلى تعزيز وحدة المجلس والنهوض بمهماته الوطنية ومواجهة تحديات المرحلة وأكد إننا مع تطهير الدوائر ومعالجة الفساد الإداري والمالي ولكن وفق الأصول القانونية، فليس من المعقول ان نهاجم الدوائر دون أسباب علمية وعملية. حيث إن الدوائر نفذت عدداً كبيراً من المشاريع وقد وصلت إلى المحافظة مبالغ كبيرة من جهات مختلفة دون معرفة المجلس وقد طرحنا فكرة معرفة وصول الأموال وكيفية صرفها.

وإضاف أن تغيير مديري الدوائر يجب أن لا يكون دعاية انتخابية لعضو المجلس الذي ينتمي لهذه الجهة أو تلك. وأن إقالة المدير هو لتحقيق غاية للنهوض لأن الفساد لا يرتبط بالمدير فقط وإنما بمهندسين وموظفين آخرين وإذا ما تغير المدير يجب أن تلحقه تغييرات في مفاصل أخرى من الدائرة.

واشار إلى أن هناك تلكؤاً في عمل مجلس المحافظة بسبب تأخير انتخاب المجلس للمحافظ ورئيس مجلس المحافظة فضلاً عن التوافقات التي حصلت بين الأعضاء حول اللجان وغيرها.

ممثل الحزب الشيوعي

فيما أوضح السيد هادي جاسم (أبو جمال) ممثل الحزب الشيوعي في المجلس أن المجلس هو صوت أبناء المحافظة ويجب أن يكون هناك تعاون مع الجهات التنفيذية ففي المجلس لجان ودورنا هو ضمن عمل اللجان وقد طرحنا دراسات ومقترحات لتطوير الواقع الزراعي الذي يشكل نسبة ٧٥٪ من عمل سكان المحافظة فيما تشكل الزراعة نسبة ٩٠٪ من عمل ابناء الريف.

وقد طالبنا باستثمار البادية وزراعتها واعتماد طريقة البيوت الزجاجية ووعدنا المجلس بتنفيذ المشروع إضافة إلى معالجة جميع مشاكل الفلاحين كالأسمدة والمياه والآلات الزراعية. حيث يعاني الفلاحون من نقص الحصة المائية في بعض المقاطع الزراعية وارتفاع سعر الأسمدة وكانت تصل إلى الفلاح بسعر ٥٠ ألف دينار للطن الواحد والآن تصل إلى مبلغ ٢٥٠ ألف دينار للطن الواحد. كما إن هناك مشكلة الثروة الحيوانية حيث يوجد في المحافظة خمسة ملايين راس غنم. وهذه الثروة بحاجة إلى رعاية إلا إنها غير موجودة وقد رفعنا توصيات إلى مختلف الجهات ولم نحصل إلا على ٣٠ ألف طن من الأعلاف من محافظة أخرى.

وهذه الكمية لا تكفي إلا لـ٢٠٪ من الحاجة الفعلية للمحافظة. وأضاف رفعنا أكثر من خمس دراسات إلى الوزارات المعنية حول تطوير الزراعة في البادية ولكن تغيير الوزراء حال دون الاهتمام والتطبيق.

وأكد أن هناك أموالاً وأرقاماً مخيفة دخلت إلى الدوائر لتنفيذ مشاريع منذ سقوط النظام وسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي ثم الهولندي والقوات الأخرى ولكن صرف هذه المبالغ كان دون جدوى وأننا نطالب ليس بتنحية الفاسدين مالياً فحسب وإنما بمحاكمتهم لأن إخراجهم دون عقاب يشجع الآخرين على الاختلاس والرشاوى وكل مظاهر الفساد.

محاكمة المقصرين

بعدها طرحت أسئلة من الحضور في الندوة التي أدارها السيد شاكر رزيج حول إمكانية محاسبة المقصرين في الدوائر. وظهور القيادات الحزبية والأمنية أبان النظام السابق أمام الناس في الشارع حالياً وما هي مميزات العهد الجديد ولماذا لا تستقيلون إذا لم تكن هناك استجابة لمقترحاتكم وآرائكم؟. وإضافة إلى مدى التعاون مع القوى السياسية الأخرى. وقد علق السيد جاسم شراد قائلاً: أن المجلس أعلى جهة تشريعية في المحافظة وليس جهة تنفيذية ويمكن إحالة المقصرين إلى المحاكم. لأن المجلس منصة للدفاع عن الناس وإيصال المقصرين إلى المحاكم وفق الأساليب القانونية. كما إن للمجلس القدرة على إحالة الموظف المقصر إلى القضاء. وقد طالبنا بفتح تحقيق مع كل المقصرين في الدائرة المعنية وليس المدير فقط.

وأضاف أن المجلس لا يتابع ويراقب الناس وإنما هناك جهات أمنية واستخباراتية مهمتها مراقبة أزلام النظام السابق.

وإن هناك صراعاً ما زال قائماً منذ سقوط النظام بين جهات متمسكة بالعهد المباد لا العهد الجديد. وإن إزالة هذا التناقض مهمة الجميع.

وأكد إننا إذا ما قدمنا الاستقالة فذلك ليس الحل بل الواجب النضال من أجل معالجة مواقع الخلل والإطلاع عن كثب على كل ما يجري في الساحة. وإن المنصب ليس وسيلة لمكاسب آنية وإنما العمل لمستقبل مشرف يتحقق بالتعاون والعمل والخطاب السياسي المنسجم مع المرحلة الجديدة بكل إرهاصاتها وتداعياتها. التي تتطلب تكاتف الجميع ودعم كل مقترح من القوى السياسية الأخرى يهدف إلى محاسبة المسيئين في المجتمع والدولة وبناء كيان ديمقراطي متحضر.